

أثر محددات قرار منح التمويل في الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية)

The Impact of Determinants of Financing Approval for Small and Medium-Sized Enterprises on the Financing Decision by Financial Institutions in the Kingdom of Saudi Arabia (An Applied Study)

إعداد: الدكتور/ أحمد علي محسن الحارثي^{1*}، الدكتور/ محمد صلاح الدين محمد علي²، الدكتور/ محمد حفيظ بن زكريا³

دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال والمحاسبة، جامعة لنكون، ماليزيا^{3,2,1}

*Email: aamaal112@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات التمويل في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ولمعرفة أثر محددات قرار منح التمويل في الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى الاستبيان كأداة أولية لجمع بيانات الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من سبع مؤسسات تمويلية في مدينة الرياض ولجأ الباحث إلى استخدام طريقة العينة الملائمة لحصر عينة الدراسة والتي بلغ عددها (137) مبحوثاً، تكونت من مجموعة العاملين في مؤسسات التمويل العاملة في المملكة العربية السعودية محل الدراسة. تم توزيع الاستبانة على كامل عينة الدراسة، حيث تم استرداد (128) استبانة، وبعد فحص الاستبانات، تم استبعاد (11) استبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل، وبهذا يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (117) استبانة، وهو ما يمثل ما نسبته (91.41%) من إجمالي عدد الاستبانات المستردة، وقد تم تحليلها جميعاً من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات قرار منح التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة (الضمانات المقدمة، البيانات المالية، التاريخ المؤسسي، خبرات ومؤهلات الإداريين، المنتجات الخاصة، العلاقات الشخصية مع موظفي مؤسسات التمويل) وقرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: تخفيف الصعوبات والحواجز أمام مؤسسات التمويل المصرفي وتوفير بيئة العمل الملائمة لها، وعلى المؤسسات المالية زيادة نسبة التمويل بصيغة المشاركة لما لها من مزايا تنموية بالنسبة لها. وتعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات والتخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التمويل، محددات قرار منح التمويل، قرار منح التمويل، الشركات الصغيرة والمتوسطة.

The Impact of Determinants of Financing Approval for Small and Medium-Sized Enterprises on the Financing Decision by Financial Institutions in the Kingdom of Saudi Arabia (An Applied Study)

Dr. Ahmed A. Al Harthi, Dr. Mohamed Salaheldien M. Aly, Dr. Muhammad H. Bin Zkaria

PhD in Business Administration, Faculty of Business Administration and Accounting, University of Lincoln, Malaysia

Abstract:

This study aimed to identify the role of financing institutions in funding small and medium-sized enterprises (SMEs) and to examine the impact of the determinants of financing approval decisions for SMEs on the financing decisions made by financial institutions in the Kingdom of Saudi Arabia. The researcher employed the descriptive-analytical method and used a questionnaire as the primary tool for collecting the study's data. The study population consisted of seven financing institutions in Riyadh. The researcher used a convenience sampling method to collect data from the study sample, which amounted to 137 respondents, representing employees working in the financing institutions under study in the Kingdom of Saudi Arabia. The questionnaire was distributed to the entire sample, and 128 questionnaires were retrieved. After screening, 11 questionnaires were excluded due to their unsuitability for analysis, resulting in 117 valid questionnaires, representing 91.41% of the total retrieved questionnaires. All valid responses were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The study reached several findings, the most important of which is the presence of a statistically significant relationship between the determinants of financing approval decisions for SMEs (submitted collateral, financial statements, institutional history, managerial experience and qualifications, specialized products, and personal relationships with financing institution employees) and the financing decision made by the financing institutions under study at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$). The study recommended several actions, most notably reducing obstacles and barriers facing banking financing institutions and providing them with an appropriate working environment. It also recommended that financial institutions increase the share of partnership-based financing due to its developmental advantages. Furthermore, the study emphasized strengthening the position and role of SMEs within the national economy, supporting and encouraging them, and providing them with services and expertise that reinforce their significance within overall economic priorities.

Keywords: Financing institutions, determinants of the financing decision, financing decision, small and medium enterprises.

1. المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي نمواً متسارعاً وإيجابياً خصوصاً في الأربعة العقود الماضية ولا يزال مستمراً في عصرنا الحاضر إلا أن قضايا الفقر وشح الفرص الوظيفية تتصدر مشاكل عالمنا خصوصاً العالم النامي وحسب تقرير (البنك الدولي، 2018)، شخصاً واحداً بين كل خمسة أشخاص يعيش فقراً قاسياً وهناك مبادرات حثيثة للقضاء على مشاكل الفقر وكبح جماح تزايد البطالة المخيف ومن هذه المبادرات أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دوراً بارزاً في معالجة مشاكل الفقر والبطالة وخصوصاً في العالم النامي يتمثل هذا الدور الذي تلعبه تلك الشركات في خلق فرص وظيفية والمساهمة الفعالة في الاقتصاد ولكن هذه الشركات تواجه عقبات صعبة مالية واقتصادية ومؤسسية وتنظيمية وقانونية يعيق أداؤها ونموها واستدامتها ونحن في المملكة العربية السعودية جزءاً من هذا العالم فالتغيرات والتطورات في هيكل الاقتصاد السعودي منذ ثمانينات القرن الماضي تجعل من الضروري التركيز على مبادرات وبرامج جديدة تتفق مع متطلبات المرحلة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أصبح لها دوراً حاسماً في الاقتصاد الوطني.

ومن ضمن هذه البرامج والمبادرات برنامج كفاءة وهو برنامج حكومي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل اللازم لتطوير وتوسيع أنشطتها ويعتبر هذا البرنامج حلقة وصل بين مؤسسات التمويل والشركات الصغيرة والمتوسطة. إن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يلعب دوراً هاماً في بناء اقتصاد صحي ودور منافس للقطاع الخاص الكبير ويشارك بفاعلية في التنمية وتوفير فرص العمل وعليه فإن الهدف من الدراسة تدليل جميع المعوقات التي تواجهها لضمان ديمومتها ومساهمتها في الاقتصاد وعليه سيتم في هذه الرسالة دراسة دور مؤسسات التمويل في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وننتعمق في المشاكل والمعوقات التي تواجهها والفوائد التي يحصل عليها كل طرف من متغيري الدراسة.

1.1. مشكلة الدراسة:

شهد قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات القليلة الماضية حراكاً كبيراً وازدهاراً غير مسبوق، مما جعل المملكة تحقق قفزات كبيرة في المؤشرات الدولية لهذا القطاع حيث بلغ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة 978,445 شركة بما نسبته 99,50% من إجمالي عدد الشركات العاملة في القطاع الخاص ككل للعام 2022 (الهيئة العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة) ويكاد دور مؤسسات التمويل يكون معدوماً في إقراض تلك الشركات، فحسب آخر إحصائية ذكرها موقع أرقام المعني بمتابعة البيانات المالية للشركات أنه لا تتجاوز إقراض تلك الشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة 8% وهي نسبة قليلة جداً.

تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة عقبات كبيرة ومرهقة عند طلب التمويل من مؤسسات التمويل بسبب حاجة مؤسسات التمويل إلى الضمانات المقدمة لها، فأغلب الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تمتلك أصول عينية، ناهيك عن البيانات المالية المدققة وعن وضع تلك الشركات القانوني والتاريخي. فهناك أزمة ثقة متبادلة بين رواد الشركات الصغيرة والمتوسطة وبين مؤسسات التمويل المختلفة لعدم إلمام كل طرف بمتطلبات وشروط الطرف الآخر. وترجع مؤسسات التمويل أزمة عدم الثقة هذه إلى افتقار رواد تلك الشركات للمهارات الإدارية والمالية والقانونية المطلوبة في أغلب الأحيان.

أظهرت البيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) أن إجمالي التمويل الممنوح لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل شركات التمويل غير البنوك لا يتجاوز 20% من الإجمالي الكلي الممنوح لباقي الكيانات (حسب أرقام البنك المركزي

السعودي للعام 2023) وهي نسبة ضئيلة إذا علمنا أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يمثل 99.50% من إجمالي المنشآت العاملة في القطاع الخاص حسب تقرير الهيئة العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة ومن هنا يبرز العوامل المؤثرة لقرار منح التمويل من عدمه لهذه الشركات والنتيجة التي يتوصل لها أصحاب القرار التمويلي في المؤسسات التمويلية بناء على ضوابط وشروط تضعها هذه المؤسسات.

إن قرار منح التمويل من عدمه يأتي من دراسة تلك الشركات ومعلوماتها المالية و ضماناتها المقدمة ومعلوماتها غير المالية كالقانونية والتاريخية وعلاقة رواد تلك الشركات مع مؤسسات التمويل، لذلك تهتم مؤسسات التمويل في قرار منح التمويل ولكن هناك محددات لا نعلم مدى اتفاقها من عدمه في تعزيز هذا القرار، وعليه يظهر التساؤل الرئيسي الذي يعبر عن مشكلة الدراسة وهو:

— ما هو دور مؤسسات التمويل في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟، وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من عدم توافر في الضمانات؟
- هل أن عدم توافر البيانات المالية الدقيقة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة سبب في عدم تمويل مؤسسات التمويل لتلك الشركات؟
- هل الوضع القانوني والتاريخي للشركات الصغيرة والمتوسطة يلعب دوراً في اتخاذ القرار التمويلي لها من قبل مؤسسات التمويل؟
- ما هو دور مؤسسات التمويل في الوصول إلى برامج تمويلية تتناسب مع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو دور مدراء مؤسسات التمويل أصحاب القرار التمويلي في تمويل تلك الشركات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما مدى تأثير مؤهلات رواد الشركات الصغيرة والمتوسطة في القرار التمويلي مؤسسات التمويل؟

2.1. أهداف الدراسة:

1. التعرف على المعوقات التي تقف أمام تلك الشركات وتحول بينها وبين الحصول على التمويل اللازم وأهمية دور مؤسسات التمويل في منح التمويل اللازم والتخطيط والعمل على برامج خاصة تتوافق مع أنشطة تلك الشركات.
2. لفت الانتباه إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وما يميزها عن الشركات ذات الحجم الكبير.
3. تسليط الضوء والتعرف على مؤسسات التمويل الأخرى غير البنوك ودورها المهم جداً في منح التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.
4. إبراز الدور المهم الذي تساهم فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة في نمو وتطور الاقتصاد السعودي والمساهمة الهامة جداً في القضاء على الفقر وخفض نسب البطالة وذلك بتوفير فرص وظيفية جديدة.
5. تقييم دور موظفي مؤسسات التمويل من خلال معرفتهم برواد وملاك الشركات الصغيرة والمتوسطة.
6. الوصول إلى حزمة من التوصيات المناسبة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل.
7. تحليل مدى إلمام رواد الشركات الصغيرة والمتوسطة في تبعات عدم سداد القرض التمويلي وما يترتب عليه من مخاطر في مستقبل الشركات الصغيرة والمتوسطة وعدم تطورها وتوسعها وديمومتها.

8. تحليل أثر تمويل مؤسسات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وما يترتب عليه من تطورها وتوسعها وديمومتها من خلال خلق فرص وظيفية والمساهمة في القضاء على الفقر وتحسين جودة حياة الأفراد والمساهمة في قوة ومثانة الاقتصاد الوطني السعودي.

3.1. أهمية الدراسة:

1. تسهم أهمية الدراسة في إمكانية تقليل الفجوة بين رواد الشركات الصغيرة والمتوسطة وبين مؤسسات التمويل.
2. تسليط الضوء على الصعوبات والعقبات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم من قبل مؤسسات التمويل المختلفة خاصة أن الدراسات السابقة التي تهتم بهذه الدراسة لا تكاد تذكر.
3. يمكن لمؤسسات التمويل استخدام هذه النتائج لتطوير منتجات خاصة تتوافق مع قدرات وتطلعات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
4. استعراض تجربة موظفي الائتمان ومانحي القرض في مؤسسات التمويل في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وكيفية دور القرار التمويلي الذي اتخذ لاستقطاب الشركات الصغيرة والمتوسطة.

4.1. فرضيات الدراسة:

من واقع مشكلة الدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات قرار منح التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة (الضمانات المقدمة، البيانات المالية، التاريخ المؤسسي، خبرات ومؤهلات الإداريين، المنتجات الخاصة، العلاقات الشخصية مع موظفي مؤسسات التمويل)، وقرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
وينفرد من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:
- لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للضمانات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
- لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للبيانات المالية المكتملة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
- لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للتاريخ المؤسسي للشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
- لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية لخبرات ومؤهلات الإداريين داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
- لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للمنتجات الخاصة المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للعلاقات الشخصية لمنسوبي الشركات الصغيرة والمتوسطة مع موظفي مؤسسات التمويل على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

2. الإطار النظري:

التمويل المؤسسي:

التمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة، مما يساعد على تحقيق أهدافهم، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة واستمرار المؤسسة والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين وتتمثل وظائف التمويل المؤسسي (سعودي، 2002) فيما يلي:

1. الوظائف التقليدية:

تتمثل الوظائف التقليدية في ما يلي:

- قبول وخلق الودائع: تقوم المؤسسات المالية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم، أشخاص طبيعيين أو معنويين، أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة. وتشكل هذه الودائع (ودائع تحت الطلب أو ودائع جارية، ودائع ادخارية... الخ) موارد المؤسسة المالية.
- تقديم القروض: تقوم المؤسسات المالية بالإقراض (السحب على المكشوف، فتح الاعتمادات المستندية، وخصم الأوراق التجارية... الخ)، أي إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمؤسسة المالية المقرضة استرداد أموالها. ومع الزمن تطورت درجة منح المؤسسات المالية للقروض من قصيرة إلى متوسطة وطويلة الأجل للقيام بعمليات عقارية إنتاجية مقابل حصولها على فوائد.

2. الوظائف الحديثة:

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتفرع عنه خدمات حديثة ومتطورة يمكن أن نبين أهميتها من خلال ما يلي (وهيبي، 2000):

- تعتبر المؤسسات المالية أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية (قروض، أسهم، سندات)، وباستثماراتها لأموال العملاء تقوم بتمويل مشروعات جديدة، أو تقوم بتوسيع مشروعات قائمة، لكن قبل قيامها بالإقراض أو المشاركة في رؤوس أموال المشروعات فلا بد أن تقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للتحقق من جديتها ولضمان استرجاع رؤوس أموالها. وتشتمل هذه الدراسات على: دراسة السوق، دراسة فنية، ودراسة اقتصادية.
- تطورت وظائف المؤسسات المالية إلى حد بعيد، حيث أصبحت تقدم الاستثمارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات ومشاكل.
- تقوم المؤسسات المالية بتمويل عمليات التصدير والاستيراد فهي بذلك تساهم في توفير احتياجات الدولة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة لزيادة حجم الإنتاج وأنواعه وتحسين جودته، بالإضافة إلى تشجيع تصدير السلع الوطنية وإيجاد أسواق خارجية لها وذلك عن طريق الوساطة المالية التي تلعب دورها مما يسمح بتوفير العملات الأجنبية.

- تساهم المؤسسات المالية في دعم توجه العديد من الدول لتبني سياسة خصخصة مشروعاتها العامة كلياً أو جزئياً.
 - تساهم المؤسسات المالية أيضاً في إنشاء وتطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية متوسطة وطويلة الأجل، مما يخدم نشأة وتطوير السوق المالية.
- وتكمن أهمية التمويل المؤسسي داخل هاتين الدوريتين كما يلي:
- **الحاجة إلى التمويل قصير الأجل:** تلجأ عادة المؤسسات إلى التمويل القصير الأجل نتيجة العجز في رأس المال العامل الناتج على النشاط الداخلي للمؤسسة، فإثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونات ومديونيتها، ويعتبر الائتمان التجاري والائتمان المصرفي من المصادر الرئيسية لهذا النوع من التمويل.
- وتلعب مصادر التمويل قصيرة الأجل دوراً هاماً في استمرارية النشاط وتوسيعه، حيث تعتبر هذه الأخيرة المحرك الأساسي للعمليات الجارية عن طريق تغطية جزء كبير من عناصر الأصول المتداولة.
- ولهذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة عمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وبالرغم من أن المؤسسات تتجنب عدداً من المشاكل فيما لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأجل لتمويل احتياجاتها في الموجودات أو الأصول المتداولة إلى أنه رغم هذه الحقيقة، فإن المؤسسات تلجأ إلى التمويل قصير الأجل للأسباب التالية (فضيلة، 2009):
- ضعف نسبة المخاطرة، وهو أمر يهم الدائنين أي أن قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة ولقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المؤسسة، وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها تكون عالية.
 - قد يكون الحصول على تمويل قصير الأجل أقل تكلفة من الحصول على تمويل متوسط أو طويل الأجل، نظراً لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة.
 - الحاجة للأموال في بعض المؤسسات الموسمية، لهذا تلجأ هذه الأخيرة إلى البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لسد النقص الحالي في السيولة وتمويل احتياجاتها الموسمية.
 - بعض حالات التمويل قصير الأجل تكون بدون فوائد، أي لا تتحمل المؤسسات أي تكلفة وذلك في حالات الشراء بالأجل على أن يتم التسديد بالمدة المتفق عليها، فإن ذلك يعني عدم تحميل المؤسسة أي تكلفة نتيجة لحصولها على ذلك الائتمان.
- **الحاجة إلى التمويل طويل الأجل:** تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها لفترات طويلة، وهذا لغرض الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعدات وإما على عقارات مثل الأراضي، أو المباني الصناعية والتجارية والإدارية.
- ونجد أن المؤسسات تسعى للتمويل طويل الأجل بغرض تحقيق ما يلي:
- تمويل شراء الأصول الدائمة ذات العمر الطويل.
 - تمويل الجزء الدائم من رأس المال العامل، على أن يتم تمويل الجزء الآخر بخليط من السحب على المكشوف والتمويل قصير الأجل.
 - تمويل ما يتم الاضطلاع به من استثمارات رأسمالية، وكذلك التوسعات الطويلة الأجل للمؤسسة.

ومن المشاكل التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. محدودية التمويل المتعلقة بالحجم المشروعية والأولويات:

إن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم والمشروعية ومن ناحية الأولويات، وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي، والبنوك تعتبر أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محفوفة بالمخاطر، لذلك فإنها لا تظهر حماساً لتمويلها بحجة عدم توفر ضمانات كافية وأن تكاليف إدارة عمليات الإقراض تعتبر عالية نسبياً، والمرتبطة بزيادة عدد الملفات الخاصة بالمقترضين وأمام هذا كله تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها تواجه ما يلي:

- عدم توفر جهة رسمية تعمل على تقديم قروض بضمان حكومي كما يحدث في القطاعين الصناعي والزراعي.
- المطالبة بضمانات كبيرة وتعقيد الإجراءات والمبالغة في طلب الوثائق.
- فرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد، بالإضافة إلى التشدد في معايير تقييم مصداقية أصحاب المؤسسات، بصرف النظر عن أن طبيعة هذه المؤسسات قد لا تتناسب مع هذا النمط، مما يؤدي إلى ارتفاع احتمالات التعثر في السداد.
- صغر قيمة القرض وارتفاع نسبة الفوائد، وعدم وجود برامج لضمان المخاطر.

2. معوقات تتعلق بالتكاليف والضمانات:

- من بين أخطر المشاكل التي تواجه أصحاب المؤسسات الجديدة وتحد من الرغبة في الاستثمار، نجد مشكلة تكاليف التمويل البنكي المتمثلة في الفوائد المسبقة وتكاليف أخرى سواء كانت رسمية أو غير رسمية كما أن قرارات البنك للتمويل مرتبطة أساساً بالضمانات قبل أي اعتبار آخر.

3. مشاكل متعلقة بالشروط ومبادئ التمويل:

- ترى البنوك أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شديد الخطورة ولا سيما أن معدلات فشل المشروعات الصغيرة كبير ويستوجب على البنك القيام بدراسات والتأكد من صحة المعلومات المقدمة وتأخذ عوامل موضوعية تتعلق بجودة المشروع والمردودية المحتملة وعوامل أخرى تأخذ بعين الاعتبار كفاءة صاحب المشروع وأخطار تقلبات الأسواق على المنشأة.
- امتناع البنوك من تمويل المؤسسات لعدة أسباب منها:
 - افتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية، ومن ثم زيادة احتمالات الوقوع في مشاكل وربما الفشل الكامل.
 - الافتقار للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات البنكية المطلوبة.
 - ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة بسبب المبلغ الصغير للقرض.
 - تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المؤسسة.

■ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على توفير الضمانات للقروض التي ترغب في الحصول عليها من البنوك التجارية والمتمثلة في أكثر الأحيان في ضمانات العقار، إضافة إلى رفع سعر الفائدة (بوشامة، 2012).

4. التماطل والتباطؤ في إصلاح القطاع البنكي والمالي.

3. الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة (إبراهيم الحسون، 2021)، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي.

تطرقنا للتحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وما هي المعالجات التي تسهم في تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية حيث بينت الدراسة أن هناك تحديات تواجهها هذه الشركات مختلفة تختلف باختلاف بعض المتغيرات كمشروع الشركة وتاريخ الشركة ونوع تمويل الشركة واقتراح مجموعة من الآليات والحلول التي تضمن استدامة هذه الشركات وتحسين شروط مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الاقتصاد السعودي وأوصت الدراسة أنه من الضروري تحديد ومناقشة العوائق والقيود التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبحول دون أدائها واستدامتها وقد توصلت الدراسة إلى أنه في الوقت الذي يتزايد فيه عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية فإن هناك معوقات كبيرة تواجه نجاحها ونموها مثل الصعوبات في الوصول إلى التمويل وتعقيد الإجراءات وضعف وغياب حاضنات الأعمال وقضايا التسويق هي من أكثر العقبات التي تقف حبر عثرة في نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

دراسة (مطر ونور، 2008)، طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

هدفت هذه الدراسة إلى: التعريف بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديد المعايير المتعارف عليها في تمييز تلك المنشآت عبر المنشآت كبيرة الحجم، وإبراز أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بناء اقتصاديات الدول النامية عامة وفي اقتصاديات الأردن ودول المجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، وتحديد طبيعة حدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمقارنة مع ما هو الحال في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم. وقد كشفت الدراسة عن وجود تفاوت ملحوظ في تقييم الأهمية النسبية للإفصاح المطلوب توفيره في قائمة الدخل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مقابل الإفصاح المطلوب توفيره في قائمة الدخل للمنشآت كبيرة الحجم. إذ ترى عينة الدراسة بأن البنود الهامة من هذه القائمة المعدة من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل 40% من جملة البنود، في حين تصل المنشآت الكبيرة الحجم إلى 90%. إن الغالبية العظمى من عينة الدراسة 76 % تقريباً تؤيد وضع المعايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (عطية، 2008) المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي.

اشتملت الدراسة على ثلاثة أجزاء رئيسية وهي: أولاً: أدبيات المحاسبة التي تناولت تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومناقشة الآراء حول إصدار معايير خاصة بهذه المنشآت وتطبيق معايير موحدة على جميع المنشآت الصغيرة والكبيرة على السواء.

ثانياً: المعيار الإنجليزي الذي صدر عام 1997 بعنوان معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة FRSSSE والذي عدل أكثر من مرة كان آخرها عام 2008 وشرح الأسباب والمبررات التي أدت إلى إصدار مثل هذا المعيار، ثالثاً: مشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة متوسطة الحجم IFRS for SMEs للتعرف على الأسباب التي أدت إلى اهتمام المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بهذا المعيار، والمنشآت التي يمكن تطبيق المعيار. ومدى ملاءمته وإمكانية تطبيقه دولياً وبالأردن.

حيث خلصت الدراسة النتائج التالية: تصبح المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن قادرة على تطبيق هذا المعيار بأقل كلفة وحسب حاجات المستفيدين من القوائم المالية مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تظهر عدالة المركز المالي والتدفقات النقدية لهذه المنشآت، وتتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالأردن وعلى ضوء هذا المعيار من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين الذي يعملون في داخل المنشأة ولا يحتاجون إلى مؤهلات ذات كلفة عالية، ويعتبر معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ملائماً لتطبيقه بالأردن لأنه يساعد على إنجاح تلك المؤسسات. وحتى لا تقع في مشاكل مالية يجب أن تطبق معايير محاسبة خاصة بها وأن يكون لديها سجلات محاسبة ملائمة وصحيحة تبين أصولها بشكل صحيح مما يساعد على تحسين اتخاذ القرار بالمنشأة / بالإضافة إلى الحصول على التمويل اللازم من البنوك.

الدراسات الأجنبية:

Study (Rocha, Farazi, Khouiri, Pearce, 2010), The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle and North Africa Region.

بالتعاون ما بين البنك الدولي واتحاد المصارف العربية تم تقديم الدراسة في مؤتمر Access to Sme Finance الذي عقد في عمان بتاريخ 27 و 28 / 9 / 2010. تم إعداد 50 سؤالاً قسمت إلى أربعة أقسام (تشمل أسئلة نوعية وأسئلة كمية).

- القسم الأول: يتعلق بالحوافز التي تدفع البنوك إلى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 - القسم الثاني: يتعلق بحصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
 - القسم الثالث: وهي عدم الشفافية وضعف البيانات المالية وعدم توفرها من قبل تلك المنشآت للحصول على التمويل اللازم.
 - القسم الرابع: ويتعلق بالبنوك الحكومية ودورها في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبحصة متساوية مع البنوك الخاصة من حيث نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهذا يظهر الفجوة الكبيرة الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 - أما الجزء الخامس والأخير: وهو يعني بدرجة المخاطر التي تحملها البنوك الحكومية عند تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن 20 % من هذه المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم حاصلة على قرض أو على حد ائتمان وأن تمويل الاستثمار أو رأس المال من خلال القروض البنكية يشكل فقط 10 % من هذه المؤسسات بالمقارنة مع أمريكا اللاتينية ووسط أوروبا، حيث تبين أن تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم يحظى باهتمام متزايد من قبل البنوك ويتخذ شكلاً غير تقليدي ويرتكز أكثر على تمويل العلاقة Relationship lending.

وأكدت الدراسة على أنه ما زال هناك عوائق للحصول على تمويل تواجه هذه المؤسسات بالرغم من أن السوق غير مشبع، وهذا وقد لخصت الدراسة إلى أنه بالرغم من ضعف البنية التحتية للقطاع المالي، إلا أن هذا الأمر يشكل فرصة كبيرة للبنوك للحصول حصة أكبر خاصة في الدول التي تعمل على تمكين وتقوية حقوق الدائنين والمعلومات الائتمانية.

أن البنوك الحكومية تعمل دورا كبيرا وهاما في تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم أكثر من البنوك الخاصة. وتتحمل مخاطر أعلى من البنوك الخاصة بما يخص تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقبل بضمانات بنسب أقل مما تقبله البنوك الخاصة في حين أن البنوك الحكومية لا تعتمد كثيراً على التقنية في التعامل مع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم مثل استخدام برامج التقييم الائتماني وإدارة المخاطر. ويوضح الشكل الثاني نسبة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

Study (Lucas and Moro, 2010), investigating the determinants of its availability for SMEs: Does Trust Matter.

حيث حدد الباحثان بأن الإقراض المبني على العلاقة الشخصية يركز إلى عوامل اقتصادية. ووضح الباحثان عدم وجود أي دراسات سابقة تطرقت إلى هذا الموضوع وتأثيره على القرار الائتماني وعلى طبيعة التمويل الممنوح، إذ إن الثقة بين الطرفين (المقرض والمقترض) تقلل من كلفة التمويل وبالتالي تؤدي إلى الرغبة بمنح التسهيلات وتسهم بتوجيه القرار الائتماني إلى الجانب الإيجابي.

ولأغراض هذا البحث تم الحصول على معلومات وبيانات من مديري الإقراض للبنوك في شمال إيطاليا. وماهية المتغيرات التي تؤثر على مصداقية الثقة بين البنوك وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تم جمع هذه البيانات من عينة عشوائية من عملاء البنك ومن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما مجموعه 535 عينة. وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصل الباحثان بأن الثقة عامل مهم وأساسي في منح الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك. وأن مصداقية المقترضين تعتمد على القدرة على إعداد خطة عمل، بالإضافة إلى خبرتهم بإدارة الأعمال ومدى التزامهم بالنزاهة بإدارة الأعمال.

وفي مقالة للسيد مهند الرشدان تحت عنوان " Loan Guarantee schemes: Role in supporting SME Development " نشرت على موقع <http://www.oecd.org/data> بين الباحث دور وأهمية المنشآت الصغيرة

والمتوسطة بالاقتصاد الأردني (تمثل ما نسبته 97 % من مجموع المنشآت القائمة). في التخفيف من حدة البطالة وكذلك توفير فرص عمل للأفراد، كونها تعتمد بشكل مباشر على الأيدي العاملة، ولا تعتمد بشكل أساسي على الوسائل التكنولوجية، والتي في كثير من الأحوال تؤدي إلى التخفيف من الاعتماد على الأيدي العاملة. لذلك اهتمت الحكومات الأردنية المتعاقبة بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ومن أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحدي الحصول على التمويل اللازم، من قبل البنوك التجارية الأردنية ومن قبل مؤسسات الإقراض المختلفة التي أنشئت لهذا الغرض، مثال على ذلك الشركة الأردنية لضمان القروض. وللحصول على التمويل اللازم من قبل البنوك، تلجأ تلك المنشآت إلى توفير متطلبات أساسية للحصول على التمويل المطلوب، منها البيانات المالية، وبالإضافة إلى الضمانات الممكن تقديمها، ولعدم توفر تلك المتطلبات تلجأ تلك المنشآت إلى اللجوء إلى مؤسسات الإقراض المختلفة كالشركة الأردنية لضمان القروض.

مميزات الدراسة الحالية:

إن الاستناد إلى الدراسات السابقة يضيف مزيداً من المصداقية على الدراسة الحالية، كما يمكن الباحث من مقارنة نتائجه مع ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة.

إن الدراسات السابقة ساعدت الباحث من الوقوع في الأخطاء التي وقع بها الباحثون السابقون على سبيل المثال فإن هذه الدراسة جاءت بعد تعافي العالم بأسره من جائحة كورونا والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي بأسره وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص لقد تغيرت سياسات تلك الشركات حتى على طلبها للتمويل من مؤسسات التمويل لقد أعادت هذه الشركات النظر في تقليص عدد الموظفين واصبحت ترغب في تحويل العمل عن بعد أو العمل خارج مقر العمل وبالتالي تقلصت التزاماتها تجاه رواتب الموظفين حتى أن بعض هذه الشركات تخلت عن البيع المباشر وأنشئت لها مواقع الكترونية تباع فيه منتجاتها بتكلفه أقل بكثير فيما لو قامت باستئجار معارض خاصة بنشاطها لتمارس فيه عملها وبدوره قل طلبها على التمويل من مؤسسات التمويل ولكن يبقى عليها التفكير في زيادة إيراداتها ومضاعفته وطلب التمويل لهذا الغرض وعلى مؤسسات التمويل استحداث وتطوير برامج متنوعة وجديدة لاستقطاب هذه الشركات والخروج من التمويل التقليدي وهذا ما تميزت به هذه الدراسة ناهيك لدور الكبير الذي يجب على رواد وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في بناء علاقة قوية جدا مع موظفي التمويل في المؤسسات التمويلية سواء من بنوك وشركات تمويل أخرى لقد أصبحت الشفافية والمعلومة متاحة لدى رواد الاعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة بالبحث عن مؤسسات التمويل خاصة وإن كبرى هذه المؤسسات التمويلية مدرجة في سوق الأسهم السعودي. ناهيك عن التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة والأدوات التي يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة اعتمادها لتعزيز منتجاتها وتوسيع قاعدة عملائها وعلاقاتها مع مؤسسات التمويل والبرامج الحكومية التي يمكنهم الاستفادة من الابتكارات الرقمية بكل كفاءة وفاعلية.

4. منهجية الدراسة:

1.1. منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والتساؤلات المطروحة والفرضيات والأهداف المسطرة التي تسعى الدراسة لتحقيقها، والتي تتركز على دراسة دور مؤسسات التمويل في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة كما هي في الواقع ومحاولة وصفها وصفا دقيقا، حيث اعتمدنا في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد أشكال البحوث الشائعة التي يعتمد عليها العديد من الباحثين حيث يسعى إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة ومن ثم يعمل على وصفها وتوضيح خصائصها، حيث يتم وضع عدد من الفرضيات الرئيسية والفرضية ليقدر الجانب الميداني للدراسة قبولها أو رفضها، باعتبار كونها إجابات مؤقتة للظاهرة المدروسة التي يجري قياسها والتحقق منها باستعمال أساليب التحليل المناسبة من أجل الوصول إلى الاستنتاجات التي تحقق أهداف الدراسة وتسهم في فهم الواقع وتطويره.

2.4. مجتمع وعينة الدراسة:

تم حصر مجتمع الدراسة والذي بلغ (7) مؤسسات تمويلية، حيث منعت بعض القيود استهداف كامل مجتمع الدراسة، ولجأ الباحث إلى استخدام طريقة العينة الملائمة لحصر عينة الدراسة والتي بلغ عددها (137) مبحوثا تكونت من مجموعة من العاملين في مؤسسات التمويل العاملة في المملكة العربية السعودية.

تم توزيع الاستبيان على كامل عينة الدراسة، حيث تم استرداد (128) استبانة، وبعد فحص الاستبانات، تم استبعاد (11) استبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل وبهذا يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (117) استبانة، وهو ما يمثل ما نسبته (91.41%) من إجمالي عدد الاستبانات المستردة.

3.4. مصادر البيانات:

1.3.4. البيانات الأولية:

تم تطوير استبانة خاصة متعلقة بفرضيات الدراسة ونموذج البحث بالاعتماد على ما أورده الكتاب والباحثون بخصوص دور مؤسسات التمويل في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ليتم الاعتماد عليها كمصدر أولي. تم جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة من خلال الملاحظات والاستبيانات والمقابلات، لكن كان ذلك بشكل رئيسي من خلال الاستبيان.

2.3.4. البيانات الثانوية:

بالإضافة إلى البيانات التي تم جمعها من المصدر الأولي والذي هو أساس عملية التحليل، تم أيضا استخراج بعض البيانات من خلال الكتب والمجلات والأبحاث والأطروحات والمقالات وأوراق العمل والشبكة العالمية. بهذه الطريقة سهلت بناء خلفية نظرية قوية لتوضيح تعريف المشكلة واختبارها ومقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الأدبيات.

4.4. أداة الدراسة:

كانت الطريقة المستخدمة في هذا البحث هي الإجابة على مجموعة من الأسئلة الواردة في الاستبيان المصمم خصيصا لهذه الدراسة. حيث أحتوى الاستبيان على (34) سؤالا مغلقا بخلاف الأسئلة الديموغرافية الأخرى المتعلقة بالنوع (الجنس)، والعمر، والخبرة، التخصص العلمي، المنصب الوظيفي.

وقد تضمنت أداة الدراسة الرئيسية (الاستبانة) ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

- **الجزء الأول:** الجزء الخاص بالمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من خلال متغيرات وهي النوع (الجنس)، والعمر، والخبرة، التخصص العلمي، المنصب الوظيفي، وذلك لغرض وصف الخصائص الشخصية والديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.
 - **الجزء الثاني:** تضمن المتغير المستقل والمتمثل في محددات القرار التمويلي في الشركات الصغيرة والمتوسطة (الضمانات المقدمة، البيانات المالية، التاريخ المؤسسي، خبرات ومؤهلات الإداريين، المنتجات الخاصة، العلاقات الشخصية مع موظفي مؤسسات التمويل)، حيث احتوت على (24) فقرة لقياسها.
 - **الجزء الثالث:** تضمن المتغير التابع والمتمثل في منح القرار التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسات التمويل (10) فقرات لقياسها.
- وبهذا تكونت الاستبانة (أداة الدراسة) وبشكلها النهائي من (34) فقرة. حيث تراوح مدى الاستجابة من (1 - 5) وفق مقياس ليكرت الخماسي

صدق أداة الدراسة وثباتها:

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول 1 - معامل ثبات كرونباخ ألفا لكافة متغيرات الدراسة

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	No. of Items
.889	7

جدول 2 - معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الدراسة

عدد الفقرات	المتغير	معامل كرونباخ ألفا
4	محددات القرار التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة	الضمانات المقدمة .808
4		البيانات المالية .713
4		التاريخ المؤسسي .880
4		خبرات ومؤهلات الإداريين .878
4		المنتجات الخاصة .788
4		العلاقات الشخصية مع موظفي مؤسسات التمويل .852
24	الإجمالي	
10	قرار منح التمويل للشركات من قبل مؤسسات التمويل	المحددات .852
10	الإجمالي	
34	الإجمالي الكلي	0.889

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لإجمالي فقرات الاستبيان بلغت (0.889)، وهي قيمة مرتفعة جدا تعكس درجة الثبات العالية التي يتمتع بها، كما نلاحظ كذلك أن معامل الثبات لكل المتغيرات كانت متقاربة وتنفوق جميعها الحد الأدنى المطلوب لتحقيق شرط الثبات وهو (0.60).

5. نتائج الدراسة وتحليلها:

1.5. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: محددات القرار التمويلي:

• الضمانات المقدمة:

حتى نتمكن من وصف مستوى أهمية محددات القرار التمويلي (الضمانات المقدمة)، على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية محل الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 3 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور محددات القرار التمويلي (الضمانات المقدمة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	يتوقف قرار منح التمويل على حجم الضمانات المقدمة.	4.14	0.84	1	مرتفع
2	تؤثر نوعية الضمانة المقدمة وقيمتها على قرار منح التمويل.	4.05	0.87	2	مرتفع
3	تتوقف نوعية الضمانة وقيمتها على نوع النشاط الخاص بالمؤسسة.	4.03	0.86	3	مرتفع
4	يتأثر منح القرار التمويلي بمدى سمعة المؤسسة الطيبة كضمانة.	3.83	0.72	4	مرتفع
المتوسط العام		4.01	0.65	مرتفع	

• البيانات المالية:

حتى يتمكن من وصف مستوى أهمية محددات القرار التمويلي (البيانات المالية)، على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية محل الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 4- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور محددات القرار التمويلي (البيانات المالية)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	تعتمد مؤسسات التمويل في قرار منح التمويل من عدمه على التحليل الدقيق للقوائم المالية.	4.14	0.84	4	مرتفع
2	تتأثر الموافقة على منح القرار التمويلي بمدى وجود نسب للربحية.	4.31	0.77	3	مرتفع
3	تأخذ مؤسسات التمويل بعين الاعتبار حجم الأصول في المركز المالي عند منح القرار التمويلي.	4.49	0.73	1	مرتفع
4	البيانات المالية الموثقة تؤخذ بعين الاعتبار عند منح القرار التمويلي.	4.40	0.72	2	مرتفع
المتوسط العام		4.34	0.68	مرتفع	

التاريخ المؤسسي:

حتى يتمكن من وصف مستوى أهمية محددات القرار التمويلي (التاريخ المؤسسي)، على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية محل الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 5 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور محددات القرار التمويلي (التاريخ المؤسسي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	تقل فرص الحصول على قرار منح التمويل للشركات حديثة التأسيس.	4.34	0.82	1	مرتفع
2	وضع الشركة القانوني يتأثر بالقرار التمويلي.	4.31	0.85	3	مرتفع
3	يتأثر قرار منح التمويل بمدى ضمان إجراء معاملات الشركة التجارية بطريقة عادلة وفعالة وقانونية.	4.21	0.97	4	مرتفع
4	قرار منح التمويل يتوقف على ما إذا كانت الشركة مؤهلة قانونياً لتأسيس شركة ومدي توافقها مع الأنظمة واللوائح المعتمدة في البلاد.	4.34	0.83	2	مرتفع
المتوسط العام		4.30	0.76	مرتفع	

خبرات ومؤهلات الإداريين:

حتى نتمكن من وصف مستوى أهمية محددات القرار التمويلي (خبرات ومؤهلات الإداريين)، على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية محل الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 6 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور محددات القرار التمويلي (خبرات ومؤهلات الإداريين)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	الهيكل التنظيمي للشركة عنصر داعم في الحصول على قرار منح التمويل.	3.88	0.98	1	مرتفع
2	يتأثر قرار منح التمويل بمدى وجود كادر ذوي مؤهلات عالية.	3.55	1.12	4	متوسط
3	للخبرة العملية تأثير على قرار منح التمويل.	3.86	1.01	2	مرتفع
4	وجود حاكمية مؤسسية واضحة تحدد طبيعة ومهام كل عامل لها دور في قرار منح التمويل.	3.65	1.04	3	متوسط
المتوسط العام		3.74	0.77	مرتفع	

المنتجات الخاصة:

حتى نتمكن من وصف مستوى أهمية محددات القرار التمويلي (المنتجات الخاصة)، على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية محل الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 7 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور محددات القرار التمويلي (المنتجات الخاصة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	منتجات الشركة الخاصة لها أثر على منح القرار التمويل.	4.00	0.79	1	مرتفع
2	وجود منتجات خاصة بالشركة يعمل على تخفيف اشتراطات منح التمويل.	3.93	0.98	2	مرتفع
3	تنوع منتجات الشركة الخاصة لها أثر على منح القرار التمويل خاصة ما إذا كانت تغطي قطاعات اقتصادية متنوعة.	3.78	0.99	4	مرتفع
4	العلامة التجارية الخاصة لها دور في قرار منح التمويل.	3.82	0.78	3	مرتفع
المتوسط العام		3.88	0.65	مرتفع	

العلاقات الشخصية مع موظفي مؤسسات التمويل:

حتى نتمكن من وصف مستوى أهمية محددات القرار التمويلي (العلاقات الشخصية مع موظفي مؤسسات التمويل)، على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية محل الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 8 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور محددات القرار التمويلي (العلاقات الشخصية مع موظفي مؤسسات التمويل)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	تؤثر العلاقة القائمة بين الشركة ومؤسسة التمويل على قرار منح التمويل.	3.74	0.87	1	مرتفع
2	العلاقات الشخصية لها دور في التفاوض على قرار منح التمويل.	3.70	0.98	2	مرتفع
3	سمعة العميل طالب الانتماء من العوامل الهامة في قرار منح التمويل.	3.45	1.09	3	متوسط
4	تهتم المؤسسة المالية بالعوامل المميزة لشخصية العميل مثل درجة الثقافة والمركز الوظيفي عند منح قرار التمويل.	3.31	1.14	4	متوسط
المتوسط العام		3.55	0.91	متوسط	

المتغير التابع: منح القرار التمويلي:

منح القرار التمويلي:

حتى نتمكن من وصف مستوى أهمية محددات القرار التمويلي، على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية محل الدراسة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهميتها كما يلي:

جدول 9 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور منح القرار التمويلي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	لدى الشركة إدارة مالية تعمل على التدقيق المحاسبي واستخراج القوائم المالية لها.	4.02	0.99	1	مرتفع
2	تحرص الشركة على توثيق معلوماتها المالية.	3.87	1.14	4	مرتفع
3	تحتفظ المؤسسة بسجلاتها المحاسبية بصفة مستمرة.	4.01	1.12	2	مرتفع
4	وضع الشركة قانوني ومتوافق مع الأنظمة واللوائح المعتمدة في البلاد.	3.66	1.34	5	متوسط
5	تحرص الشركة على استقطاب الكفاءات ذوي الخبرات في المراكز القيادية داخل الشركة.	3.88	1.14	3	مرتفع
6	تحرص الشركة على عقد الدورات التدريبية والتطويرية لمنسوبيها.	3.45	1.44	8	متوسط
7	لدى الشركة إدارة خاصة بالتطوير والابتكار مهمتها تحسين منتجات وخدمات الشركة.	3.01	1.57	10	متوسط
8	الشركة منتظمة في سداد مستحقات دائنيها بصفة مستمرة.	3.25	1.45	9	متوسط
9	تسعى الشركة بالتوسع من خلال فتح فروع جديدة.	3.65	1.39	6	متوسط
10	تسعى الشركة لتعزيز الولاء وتحسين خدمة العملاء مما ينتج عنه تحسين تجربة العميل وزيادة رضاه وبالتالي ترك انطباع وسعة جيدة.	3.59	1.43	7	متوسط
المتوسط العام		3.64	1.57	متوسط	

بشكل عام هذه النتيجة تؤكد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حول محور منح القرار التمويلي من قبل مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية محل الدراسة، حيث كان متوسطا ويبين الجدول أيضا التشتت المتقارب في استجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير (منح القرار التمويلي) بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير في دعم وتحسين محددات قرار منح التمويل في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

2.5. اختبار فرضيات الدراسة:

➤ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات قرار منح التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة (الضمانات المقدمة، البيانات المالية، التاريخ المؤسسي، خبرات ومؤهلات الإداريين، المنتجات الخاصة، العلاقات الشخصية مع موظفي مؤسسات التمويل)، وقرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$.

جدول 10 - مصفوفة الاختبار بين متغيرات نموذج الانحدار (الفرضية الرئيسية أ)

Correlations

	قرار منح التمويل	محددات قرار منح التمويل
Pearson Correlation	1	.751**
Sig. (2-tailed)		.000
N	116	116
Pearson Correlation	.751**	1
Sig. (2-tailed)	.000	
N	116	116

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يوضح الجدول السابق مصفوفة الاختبار بين متغيرات نموذج الانحدار حيث كان معامل الارتباط عالي بين محدّدات قرار منح التمويل بأبعاده وبين منح التمويل، حيث بلغت قيمته (0.751) بدلالة أقل من (0.05) وهي قيمة مرتفعة. من أجل معرفة العلاقة بين أثر محدّدات قرار منح التمويل (بأبعاده) ومنح التمويل، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 11- نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الرئيسية الأولى

VIF	Sig. (t)	t	β	Sig. (F)	F	R2	R	المتغير المستقل (المفسرة)	المتغير التابع
1.00	.000	16.900	0.860	.000 ^b	110.33	0.772	0.879 ^a	محددات قرار منح التمويل	قرار منح التمويل

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (110.33) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (77.2%) من التباين الحاصل في قرار منح التمويل (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R2).

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين قرار منح التمويل (المتغير التابع) ومحددات قرار منح التمويل (المتغير المستقل) بقيمة (0.860) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسنت محدّدات قرار منح التمويل (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى قرار منح التمويل (كمتغير تابع) بمقدار (0.860) وحدة.

كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية (VIF) حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.00) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعددية خطية بين متغيرات النموذج.

● **النتيجة:** يتم رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة لأن الانحدار معنوي. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدّدات قرار منح التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة (الضمانات المقدّمة، البيانات المالية، التاريخ المؤسسي، خبرات ومؤهلات الإداريين، المنتجات الخاصة، العلاقات الشخصية مع موظفي مؤسسات التمويل)، وقرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الأولى:

➤ لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للضمانات المقدّمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

من أجل معرفة العلاقة بين الضمانات المقدّمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 12 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الفرعية الأولى

متغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	t	Sig. (t)	VIF
قرار منح التمويل	الضمانات المقدّمة	.731 ^a	0.505	14.32	.000 ^b	0.083	1.088	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (14.32) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (50.5%) من التباين الحاصل في قرار منح التمويل (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2).

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين قرار منح التمويل (المتغير التابع) والضمانات المقدّمة (المتغير المستقل) بقيمة (0.083) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسنت الضمانات المقدّمة (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى قرار منح التمويل (كمتغير تابع) بمقدار (0.083) وحدة.

● **النتيجة:** يتم رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة لأن الانحدار معنوي. يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للضمانات المقدّمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية:

➤ لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للبيانات المالية المكتملة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

من أجل معرفة العلاقة بين البيانات المالية المكتملة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 13 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الفرعية الثانية

متغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	t	Sig. (t)	VIF
قرار منح التمويل	البيانات المالية المكتملة	.621 ^a	0.810	14.32	.000 ^b	0.099	1.088	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (14.32) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (81.0%) من التباين الحاصل في قرار منح التمويل (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R2).

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين قرار منح التمويل (المتغير التابع) والبيانات المالية المكتملة (المتغير المستقل) بقيمة (0.099) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسنت البيانات المالية المكتملة (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى قرار منح التمويل (كمتغير تابع) بمقدار (0.099) وحدة.

النتيجة: يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لأن الانحدار معنوي. يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للبيانات المالية المكتملة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثالثة:

➤ لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للتاريخ المؤسسي للشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

من أجل معرفة العلاقة بين التاريخ المؤسسي للشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 14 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الفرعية الثالثة

متغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	t	Sig. (t)	VIF
قرار منح التمويل	التاريخ المؤسسي	.729 ^a	0.542	14.32	.000 ^b	0.084	1.088	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (14.32) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (54.2%) من التباين الحاصل في قرار منح التمويل (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R2).

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين قرار منح التمويل (المتغير التابع) والتاريخ المؤسسي (المتغير المستقل) بقيمة (0.084) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسن التاريخ المؤسسي (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى قرار منح التمويل (كمتغير تابع) بمقدار (0.084) وحدة.

النتيجة: يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لأن الانحدار معنوي. يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للتاريخ المؤسسي للشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الرابعة:

➤ لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية لخبرات ومؤهلات الإداريين داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

من أجل معرفة العلاقة بين خبرات ومؤهلات الإداريين داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 15 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	t	Sig. (t)	VIF
قرار منح التمويل	خبرات ومؤهلات الإداريين	.528 ^a	0.616	14.32	.000 ^b	0.045	1.088	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (14.32) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (61.6%) من التباين الحاصل في قرار منح التمويل (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2).

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين قرار منح التمويل (المتغير التابع) وخبرات ومؤهلات الإداريين (المتغير المستقل) بقيمة (0.045) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسنت خبرات ومؤهلات الإداريين (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى قرار منح التمويل (كمتغير تابع) بمقدار (0.045) وحدة.

النتيجة: بناء على نتائج التحليل السابق، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لأن الانحدار معنوي. يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية لمؤهلات الإداريين داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الخامسة:

➤ لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للمنتجات الخاصة المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

من أجل معرفة العلاقة بين المنتجات الخاصة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 16 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الفرعية الخامسة

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	T	Sig. (t)	VIF
قرار منح التمويل	المنتجات الخاصة	.431	0.533	14.32	.000 ^b	0.048	1.088	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (14.32) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (53.3%) من التباين الحاصل في قرار منح التمويل (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2).

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين قرار منح التمويل (المتغير التابع) والمنتجات الخاصة (المتغير المستقل) بقيمة (0.048) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسنت المنتجات الخاصة (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن قرار منح التمويل (كمتغير تابع) بمقدار (0.048) وحدة.

النتيجة: بناء على نتائج التحليل السابق، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لأن الانحدار معنوي. يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية للمنتجات الخاصة المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية السادسة:

➤ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للعلاقات الشخصية لمنسوبي الشركات الصغيرة والمتوسطة مع موظفي مؤسسات التمويل على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

من أجل معرفة العلاقة بين العلاقات الشخصية لمنسوبي الشركات الصغيرة والمتوسطة مع موظفي مؤسسات التمويل على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة، وللتأكد من صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول 17 - نتيجة تحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد - الفرضية الفرعية السادسة

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسرة)	R	R2	F	Sig. (F)	β	t	Sig. (t)	VIF
قرار منح التمويل	العلاقات الشخصية	.523 ^a	0.323	14.32	.000 ^b	0.046	1.088	.000	1.00

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (f) البالغة (14.32) بدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (المتغير المستقل) تفسر (32.3%) من التباين الحاصل في قرار منح التمويل (المتغير التابع) وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2).

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين قرار منح التمويل (المتغير التابع) والعلاقات الشخصية لمنسوبي الشركات الصغيرة والمتوسطة مع موظفي مؤسسات التمويل (المتغير المستقل) بقيمة (0.046) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما تحسنت العلاقات الشخصية لمنسوبي الشركات الصغيرة والمتوسطة مع موظفي مؤسسات التمويل (كمتغير مستقل) بمقدار وحدة واحدة تحسن مستوى قرار منح التمويل (كمتغير تابع) بمقدار (0.046) وحدة.

النتيجة: بناء على نتائج التحليل السابق، يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للعلاقات الشخصية لمنسوبي الشركات الصغيرة والمتوسطة مع موظفي مؤسسات التمويل على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

6. ملخص نتائج الدراسة:

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات قرار منح التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة (الضمانات المقدمة، البيانات المالية، التاريخ المؤسسي، خبرات ومؤهلات الإداريين، المنتجات الخاصة، العلاقات الشخصية مع موظفي مؤسسات التمويل) وقرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذو دلالة إحصائية للضمانات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذو دلالة إحصائية للبيانات المالية المكتملة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذو دلالة إحصائية للتاريخ المؤسسي للشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذو دلالة إحصائية لمؤهلات الإداريين داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذو دلالة إحصائية للمنتجات الخاصة المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للعلاقات الشخصية لمنسوبي الشركات الصغيرة والمتوسطة مع موظفي مؤسسات التمويل على قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل محل الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

7. توصيات الدراسة:

- على المؤسسات المالية زيادة نسبة التمويل بصيغة المشاركة لما لها من مزايا تنمية بالنسبة لها.
- تخفيف الصعوبات والحواجز والعقبات أمام مؤسسات التمويل المصرفي وتوفير بيئة العمل الملائمة لها.
- تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات والتخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية.
- توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتباع أساليب جديدة لدعمها.
- حث المؤسسات المالية وتحفيزها على توسيع الابتكار المالي باستمرار من خلال تنويع المنتجات المصرفية وجعلها في صالح التمويل الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- حث المؤسسات المالية إدخال تكنولوجيا متطورة والعمل على إحداث نظام معلوماتي من أجل ضمان وسهولة العمليات.
- ضرورة المتابعة والمراقبة المستمرة من طرف المؤسسات المالية لمختلف العمليات التي تجري لمنح القروض ابتداء من دراسة طلب القرض وحتى منحه ثم سداد.

8. المراجع:

1.1. المراجع العربية:

- البنك الدولي، (2018)، تعريف الفقر حسب مفهوم البنك الدولي لقياس مستوى الفقر ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسب الفقر.
- البنك المركزي السعودي، (2020)، تقرير عن مبادرات البنك المركزي السعودي في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.
- البنك المركزي السعودي، (2023)، تقرير البنك المركزي السعودي لنسب التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة للعام 2023.
- الحسون، (2021)، ورقة عمل بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين التحديات والمعالجات".
- منصة ماجنيت، (2022)، تقرير عن استحواذ نشاط الأغذية والمشروبات عن باقي الأنشطة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2015)، الدور الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الناتج المحلي.
- الهيئة العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة، (2022)، التقرير الربع الثاني للعام 2022 عن عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- الهيئة العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة، (2022)، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي نسبة شركات القطاع الخاص ككل.

2.8. المراجع الأجنبية:

- Altman, Sabato, (2002), Modeling Credit Risk for SMEs, Evidence from the US market.
- Beck, (2009), Bank Financing for SME around the world Drivers, Obstacles, Business, Models and Lending Practices.
- Beck, (2009), Bank financing for SMEs: Evidence across Counties and Bank Ownership Types.
- Beck, (2009), Drivers and Obstacles to bankin SMEs. The role of Competition and the institutional Framework.
- Hubert, (2003), New Strategies to Finance Small Enterprises in Russia.
- Lucas and Moro, (2010), investigating the determinants of its availability for SMEs: Does Trust Matter.
- Rocha, Farazi, Khouri, Pearce, (2010), The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle and North Africa Region.

جميع الحقوق محفوظة IJRSP © (2025) (الدكتور/ أحمد علي محسن الحارثي، الدكتور/ محمد صلاح الدين محمد علي، الدكتور/ محمد حفيظ بن زكريا). تُنشر هذه الدراسة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0).

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v7.73.1